المحاضرة الثانية

موضوع ومنهج علم الاقتصاد السياسي

مدخل:

يتحدد كل علم بموضوعه ومنهجه في تفاعلهما العضوي، وتحديد معالم ذلك المنهج والموضوع إنما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات، فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه شكل الصياغة العلمية.

I. موضوع علم الاقتصاد السياسي:

موضوع علم الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، أي أن الاقتصاد السياسي يعنى بالقوانين الاجتماعية للإنتاج والتوزيع، فهو يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين الذين يستعملون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية والجماعية، ويظهر هذا النشاط في شكل علاقة مزدوجة: علاقة بين الإنسان والطبيعة (المحيط)، وعلاقة بين الإنسان والإنسان.

1- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة:

تعتبر كل الكائنات الحية جزءا من الطبيعة، إلا الإنسان فهناك ما يميزه عن غيره من الكائنات، فالكائنات تعيش على ما تعطيه الطبيعة لها، وتنقرض إذا لم تعطها أو إذا فشلت في تكييف نفسها معها، أما الإنسان فهو كائن مضاد للطبيعة ولا يستكين لها، ولا يستسلم لقيودها، بل يبحث دوما على إمكانية التغلب عليها، وكونه كائن مضاد للطبيعة فمن المؤكد أن له حاجات لا يمكنه إشباعها من ذاته، وإنما يتعين عليه التوجه للطبيعة لإشباع تلك الحاجات عبر بذل جهد مستمر يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها أكثر ملائمة لحياته.

ويختلف جهد الإنسان عن بقية الكائنات الأخرى كونه جهدا واعيا أي "عمل"، إذ انه يتصور مسبقا النتيجة التي سيوصلها إليه جهده والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد، ويختار الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه الغاية، فالإنسان إذن مضطر إلى أن يقوم بعمل موضوعه الطبيعة لإشباع حاجاته ولبقائه، وهو لا يقوم بذلك لمرة واحدة أو عدة مرات وإنما بصفة مستمرة، فالأمر بهذا النحو يتعلق بعملية إنتاج مستمرة عبر الزمن.

ويستخدم الإنسان ما يعتبر امتدادا لأعضائه عندما لا تكفي قواه الأولية لإشباع حاجاته المتطورة، فهو يستخدم أولا أشياء من الطبيعة كما هي، وفي مرحلة تالية يقوم بتحويلها، مثل استعمال عصا لقطف الثمار ثم تحويلها إلى أداة حادة في مرحلة تالية، وهذا ما يسمى بأدوات العمل التي تزداد تنوعا وتعقيدا مع تعدد وتطور النشاط الإنتاجي للإنسان، وهكذا فالعلاقة بين الإنسان والطبيعة متغيرة وديناميكية باستمرار.

2- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان:

إن حركية وديناميكية علاقة الإنسان بالطبيعة جعلته لا يعيش هذا التفاعل المتبادل لوحده، وإنما في جماعة أو مجتمع، كون الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، فهو لا يستطيع أن يحفظ وجوده إلى من خلال عمل الآخرين، ومن ثم نجد أن عملية الإنتاج هي عملية اجتماعية بطبعها للحصول على المواد اللازمة لإشباع حاجات تلك الجماعة وأفرادها، ويتم عمل كل فرد من أفراد تلك الجماعة وفق مبدأ تقسيم العمل الذي يتخصص الأفراد وفقه في أنواع معينة من العمل.

إن تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الإنتاجية بما يتبع ذلك من معرفة فنية، أي مستوى معين من إنتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية يسمح لبعض أفراد الجماعة بالتخصص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستقلال. وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي للإنسان فيمكن تمييز خمس أنواع هي:

- تقسيم العمل بين الجنسين.
- تقسيم العمل بين عمل عضلي وعمل ذهني.
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي بين عمل زراعي وعمل حرفي وعمل صناعي...الخ.
- تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية.
- التقسيم الدولي للعمل الذي يتمثل في تخصص مجتمعات دون أخرى في إنتاج سلع معينة.

إن استمرار نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة، وتعقيد تركيب هذا الاقتصاد يزيد درجة تقسيم العمل بين أفراد الجماعة مع ما يتبعه من تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي، وعلى هذا النحو يتبين أن الإنتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة وإنما هو في ذات الوقت علاقة بين الإنسان والإنسان.

3- شروط الإنتاج:

يمكن القول مما سبق أن شروط عملية الإنتاج أيا كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه تتمثل في:

أ- **القوة العاملة:** أي مجموع الأفراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي مزودين بخبرة مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية المتوارثة عبر الأجيال.

ب-أدوات العمل: التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة أي من إنتاجية العمل مثل الآلة.

ت-موضوع العمل: أي المواد الأولية أو المواد الخام التي يجرى تحويلها بواسطة العمل مستخدمين أدوات العمل.

يطلق على أدوات العمل وموضوع العمل اصطلاحا بـ"وسائل الإنتاج".

4- أنواع الإنتاج:

يمكن التمييز بين نوعين من الإنتاج عرفهما تاريخ النشاط الاقتصادي للإنسان:

أ- **الإنتاج الطبيعي (الإنتاج بقصد الإشباع المباشر لحاجات المنتجين):** في هذه المرحلة كان الإنتاج والناتج متلازمين أي العمل ونتاج العمل، أي أن المنتج يعيش على ناتج عمله.

ب-الإنتاج السلعي (إنتاج المبادلة): وهي مرحلة مرتبطة بوجود فائض اقتصادي، أي بقدرة المنتجين على إنتاج ما يزيد على ما هو لازم لإشباع حاجاتهم، وقد ظهر هذا النوع من الإنتاج أولا عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف إلى جانب الإنتاج الزراعي.

وأيا ما كان الإنتاج متعلقا بالإنتاج الطبيعي أو السلعي فانه لابد من توفر شروطه والتي يجب أن تتوافق فيما بينها في جو من المعرفة التكنولوجية. هذه القوة العاملة التي تعمل في وسط تكنولوجي معين وتستخدم وسائل إنتاج معينة تسمى اصطلاحا بـ"قوى الإنتاج" الموجودة في المجتمع.

بما أن عملية الإنتاج عملية صراع جماعي مع الطبيعة فستنشأ بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته علاقات إنتاج وروابط اجتماعية بواسطة وسائل الإنتاج والتي سيتحدد على ضوئها موقف كل فرد أو فئة أو طبقة في مواجهة الآخر، وتتوافق هذه الروابط مع مستوى تطور قوى الإنتاج التي تكون معها شكلا اجتماعيا لعملية النتاج وتوزيعه يميز مرحلة معينة من مراحل تطر المجتمع الإنساني، هذا الالتحام بين قوى وروابط الإنتاج يسمى بـ "طريقة الإنتاج أو أسلوب الإنتاج". وعليه ينضبط تعريف **العملية الاقتصادية** بالكلام عن الأشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية التي تتحدد بنوع أسلوب الإنتاج السائد من حيث نمط روابط الإنتاج ومستوى تطور قوى الإنتاج، كما تتحدد بنوع الإنتاج من حيث إذا ما كان طبيعيا أو إنتاج مبادلة.

II. منهج علم الاقتصاد السياسي:

يراد بمنهج البحث في أي فرع من فروع المعرفة البشرية، الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، للتوصل إلى قانون عام، أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة، فالمنهج إذن هو مجموعة من الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة، ولا يمثل هذا السبيل مجرد خط سير وإنما يصحبه تنظيم فكري، وعليه فان المنهج يتميز بطبيعة الأفكار التي تعرض، ومن هنا يتأتى ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطا عضويا، وبالرغم من أن المعرفة العلمية تتعلق بالواقع الطبيعي أو الاجتماعي، إلا أنها تبدأ من تصورات ذهنية خاصة بهذا الواقع.

ولكي تكون المعرفة علمية يجب أن نستخدم في عملية استخلاصها منهج البحث العلمي الذي يتلخص في:

1- **وصف وتقسيم الظواهر محل البحث:** وتستند هذه العملية إلى الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث، ويقصد بالملاحظة العلمية توجيه الذهن والحواس إلى ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الحسية رغبة في الكشف عن صفاتها

وخصائصها توصلا إلى كسب معرفة جديدة، أما التجربة العلمية فهي أكثر من الملاحظة فمن يقوم بالتجريب يلحظ الظاهرة التي يدرسها في ظروف هيأها هو وأعدها بإرادته تحقيقا لأغراضه في تفسير هذه الظاهرة.

2- **استخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقصاء:** أي تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجرد ويتم ذلك عبر طريقتين هما:

أ- الطريقة الاستنباطية أو الاستنتاجية: تبدأ هذه الطريقة من افتراض عام بديهي أو مسلم به، أي أنها تبدأ من العموميات أو الكليات لتصل إلى الجزئيات والظواهر الفردية، أي أنها عملية استخلاص منطقي ينتقل الباحث بمقتضاها من العام إلى الخاص، فنتائج الاستنباط أخص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو اتساق نتائجه مع مقدماته مثل : كل إنسان فان وعمر إنسان إذن عمر فان.

ب-الطريقة الاستقرائية أو الاستدلالية: تتبع هذه الطريقة نهجا عكسيا يقضي بملاحظة الظواهر الفردية المتماثلة في أوقات وأماكن مختلفة ومراقبة تطوراتها والانتقال منها إلى استخلاص بعض المبادئ العامة التي تشملها وتنطبق عليها، فالاستقراء إذن هو من قبيل الاستدلال الصاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة (القوانين)، فنتائج الاستقراء أعم من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في العالم الحسي مثل: كل مياه البحر مالحة، وكل مياه الأنهار عذبة.

3- **بناء الفروض وصياغتها:** استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء فروض على أساس تلك المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل الدراسة والعلاقة بين عناصرها ثم استنتاج خصائص أخرى لم تكن محلا للملاحظة الأولى، وترتكز هذه الفروض أساسا على الملاحظة والتجربة، ويجب ألا تتنافى مع الحقائق والقوانين العلمية المسلم بها.

4- **منهج البحث العلمي في التحقق:** أي اختبار صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة، وهنا يسعى الباحث إلى تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة لمعرفة مدى صوابها أو خطئها، وذلك قبل أن تستخدم هذه النظرية للعمل، ويتم التحقق أولا نظريا بالتأكد من عدم وجود أي تناقض منطقي بين أجزاء النظرية وثانيا بمواجهتها بالواقع.

عند إسقاط هذه الخطوات على موضوع علم الاقتصاد السياسي، فسنجد أن الباحث الاقتصادي يستخدم المنهج العام للبحث العلمي، ولكنه يجد نفسه في موقف أقل تميزا بالنسبة للباحث الذي ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية، ويرجع ذلك إلى عدم إمكانية اللجوء للتجريب على نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية، فلا يمكن للباحث أن يتوصل إلى استبعاد كل القوى غير التي يريد عزلها ليجعل منها موضوعا لملاحظته، ومن هنا لزم اللجوء إلى التجريد في الظواهر الاقتصادية الذي يقال انه يلعب الدور الذي تلعبه التجربة في الظواهر الطبيعية.

أما فيما يخص طرق الاستخلاص المنطقي فتتسم عملية الاستقصاء هذه بطابع استقرائي – استنباطي، حيث يلعب الاستنباط دورا أقل أهمية من دور الاستقراء، فإذا ما استخلصت الأفكار النظرية يتعين أن نقوم بالتحقق من صحتها في مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، ويكون التحقق بعد إزالة التناقض المنطقي بين أجزاء النظرية بمواجهتها بالواقع إحصائيا عندما يتعلق الأمر بالظواهر الكمية القابلة للقياس أو تاريخيا أو بالطريقتين معا.